ميلاد الظاهرة الحزبية في المغرب العربي

أ.غنية شليغم
جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)

الملخص:

تعتبر الأحزاب السياسية من الفواعل الأساسية لأي نظام سياسي، و بها يتم تحقيق الديمقراطية عن طريق ضمان انضمام المواطنين إليها و المشاركة السياسية عن طريق العضوية فيها و الترشح في الانتخابات من أجل تحقيق التداول السلمي على السلطة.

و قد عرفت دول المغرب العربي هذه الظاهرة منذ الحقبة الاستعمارية غير أن الدول المختارة ضمن هذه الورقة و المتمثلة في تونس و الجزائر و المغرب عرفت تجاذبا للظاهرة الحزبية، ففي حين سمح المغرب بحرية تشكيل الأحزاب منذ الاستقلال، اتجهت تونس إلى الحدمن هذه الحرية عن طريق إصدار قانون يحد من هذه الحرية في بداية الاستقلال إلى الاعتراف بحق التأسيس في سنة 1988، نجد الجزائر قد حظرت تكوين الأحزاب إلى غاية التغيير الدستوري سنة 1989 أين سمحت بميلاد تشكيلات سياسية تحاول التعبير عن مختلف الاتجاهات السياسية في المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الانتقال ديمقراطي، أحزاب سياسية.

Résumé

Les partis politiques sont des acteurs essentiels pour tous les systèmes politiques, ils permettent d'enraciner la démocratie et garantir la participation effective des citoyens pour assurer une alternance au pouvoir politique.

Le phénomène partisan a été connu dans les pays du Maghreb et ce pendant l'époque coloniale, mais les Etats choisi dans cette étude (Algérie, Tunisie, Maroc), ont connu des divergences à propos de ce phénomène.

Alors que le Maroc a permis la liberté de former des partis politiques depuis l'indépendance, la Tunisie a violé cette liberté en adoptant une loi limitant la formation des partis politique juqu'à1988 .

Alors que l'Algérie a procédé à l'interdiction des partis politiques de l'indépendance jusqu'à l'adoption de la nouvelle constitution permettant la formation des partis politiques en 1989.

Mots clé : transition démocratique, partis politiques

مقدمة

إن الحديث عن الديمقراطية في الوطن العربي عامة و في المغرب العربي خاصة تجعلنا نركز على الفواعل الرئيسية لإرساء هذه الديمقراطية، و من بين هذه الفواعل نجد الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى النظام السياسي في حد ذاته.

ولقد تزايد الاهتمام بالأحزاب السياسية العربية و دورها في تنشيط الحياة السياسية بسبب التغيرات التي عرفتها المنطقة و التي دشنتها الموجة الثالثة للديمقراطية ، ثم ثورات الربيع العربي أو الحراك العربي، فهذا شكل تحديا أمام الأحزاب السياسية حتى تتموقع ضمن التغيرات المتسارعة، و لم تكن منطقة المغرب العربي الاستثناء، بحيث شهدت المنطقة تنوعا للمراحل منذ الحصول على الاستقلال إلى اليوم، من فترات اتسمت بالسلطوية إلى فترات ليبرالية، في إطار رؤى مختلفة لأسس الحكم و شرعيته، حيث تواجدت عدة أنواع للشرعيات، منها تلك التي تعتمد الشرعية التقليدية و الدين، إلى تلك التي تستند إلى الشعب و إرادة المواطنين.

فخلال نهاية الثمانينيات عند ظهور أزمات أكدت حدود فعالية هذه الأنظمة أمام التحديات الداخلية والخارجية التي واجهتها بدأ التفكير في أسس الإشكالية السياسية، و بدأت تطفو فوق الواجهة السياسية مسائل المطالبة بحقوق الإنسان و الشرعية الدستورية، و حق الجماعات المختلفة في انتظامها ضمن إطار قانوني للتعبير عن نفسها.

و إشكالية الأحزاب السياسية تتحدد ضمن إطار أوسع يتعلق بحرية الرأي، و الحق في الاجتماع السلمي، و تعدد الجماعات و التنظيمات و مختلف حقوق الفرد.

بهذا المعنى فإن دراسة الأحزاب السياسية لا يمكن حصرها في إطار تحليل هيكلي و مستقل، لأن النظام الحزبي لا يتجسد فقط بطبيعة الأحزاب السياسية الموجودة فيه، لكن أيضا عن طريق التفاعلات التي تحدث فيما بينها.

فالأحزاب عبارة عن ظاهرة سياسية تجسد طموحات المواطن من أجل تحقيق الديمقراطية و المشاركة الفعالة في الحياة السياسية، و لقد عرفت دول المغرب العربي هذا النوع من النشاط خلال الفترة الاستعمارية، و بعد نيلها للاستقلال السياسي عندما تعرضت إلى هزات مجتمعية عنيفة أدت إلى مراجعة أوضاعها الداخلية في ظل المتغيرات الدولية، غير أن الاعتراف بحق تشكيل الأحزاب السياسية لم يكن متزامنا و تحت ضغط نفس الظروف، لذا أردنا الوقوف على ميلاد الظاهرة الحزبية و الظروف المحيطة بها، و السمات المشتركة لها في الدول المختارة في إطار الدراسة و هي الجزائر و تونس و المغرب.

و عليه فالإشكالية المراد معالجتها في هذه الورقة هي : ما هي الظروف المحيطة بميلاد الظاهرة الحزبية في المغرب العربي حالة كل من الجزائر و تونس و المغرب؟.

و سيتم معالجة هذه الإشكالية من خلال التطرق إلى ثلاثة محاور:

المحور الأول: جذور التعدد الحزبي في الدول المغاربية.

المحور الثاني: الظروف المحيطة بتشكيل الأحزاب السياسية

المحور الثالث: دسترة العمل الحزبي في الدول المغاربية

المحور الأول: جذور التعددية الحزبية في المغرب العربي

إن الحديث عن الأحزاب السياسية في المغرب العربي يحتم علينا العودة إلى فترة حاسمة من تاريخ المنطقة، و المتمثلة في الفترة الاستعمارية و التي لم تخلو من النشاط السياسي و مقاومة المحتل بشتى الوسائل.

فمنذ دخول المستعمر هذه الدول، استعملت هذه الأخيرة كل الطرق و الأساليب من أجل التخلص منه، فتنوعت بذلك أساليب الكفاح المستخدمة.

ففي الجزائر و المغرب نجد توازنا بين المقاومة المسلحة و المعارضة السياسية، ففي الجزائر تزعم " حمدان خوجة" حركة سياسية ضد الاستعمار مثلت فيها النخبة السياسية الحضرية، و تعتبر هذه الحركة أولى التشكيلات السياسية في الجزائر و التي عرفت بلجنة المغاربة"، حيث رفعت شعار القومية و أفكارا تنويرية. و قد بدأت معارضتها سرا، لكن خرق الفرنسيين للاتفاق المبرم مع " الداي حسين" و الذي يقضي بعدم الاعتداء على مقدسات الجزائريين، أعلنت اللجنة عن معارضتها المفتوحة للاحتلال(1) ، صلاح أوضاع المجتمع.

1- ظهور الأحزاب في الجزائر: لقد خاض عددا من الجزائريين المجال السياسي و ساعدهم على ذلك نشوء الصحافة في الجزائر و ظهور شخصيات متأثرة بتجارب الحرب العالمية الأولى، و كان أول من خاض هذا المعترك السياسي هو " الأمير خال" بتكوينه وفدا يطالب بتطبيق مبادئ الرئيس الأمريكي " ويلسون" على الجزائر و إعطاء أبنائها الحق في تقرير المصير و إلغاء القوانين الاستثنائية و السماح للجزائريين بدخول مجلس النواب الفرنسي، و هو الأمر الذي أدى بالسلطات الفرنسية إلى اتهام الأمير بالخيانة و نفيه خارج البلاد(2).

وتعتبر هذه المرحلة مقدمة للحركات السياسية الجزائرية التي حاولت جميعها العودة إلى الوراء و الانتساب إلى هذه الحركة. فبدأت الجمعيات و الهيئات السياسية في الظهور، و اتجاهاتها في الوضوح، خصوصا في الثلاثينيات.

فقد أخذ الليبراليون من الحزب الإصلاحي- الذي تزعمه الأمير خالد- شعار المساواة، بينما أخذ أفكاره الانفصالية نجم شمال إفريقيا، و ظهرت جمعية العلماء المسلمين كجمعية تحاول بناء المجتمع الجزائري على أسس و قواعد الدين الإسلامي.

كان برنامج الحزب الليبرالي المؤسس عام 1927 بزعامة بن جلول و من بعده فرحات عباس اندماجيا يحاول إلحاق الجزائر بفرنسا(3) و لهذا كان مقبولا إلى حد ما من قبل السلطات الفرنسية، بل تم استغلال أعضائه في الترويج للسياسة الفرنسية و ثقافتها.

أما جمعية العلماء المسلمين التي تأسست رسميا في سنة 1931 و التي تعود أصولها إلى عهد النهضة، فإنها كانت تدعو إلى استرجاع الشخصية و الثقافة العربية الإسلامية للجزائر بواسطة التعليم و الوعظ و الإرشاد. و لما كان تناولها للمشاكل الجزائرية ثقافيا في شكله، فإن الجمعية لا تعتبر حزبا سياسيا(4) ، لكن التطرق إليها يعود لمساهمة العلماء الواضحة و الفعالة في تنمية الوعي السياسي.

أما فيما يتعلق بالتيار الثوري و الذي مثله نجم شمال إفريقيا المؤسس في سنة 1926، فلم تكن مطالبه كلها جديدة و إنما ركز على ثلاث أفكار مهمة و هي فكرة الوطنية بإعلانه الاستقلال الكامل للجزائر، و فكرة الاشتراكية بالدعوة إلى تأميم الأراضي و الممتلكات الكبيرة التي أخذها الكولون، و فكرة العروبة بالمناداة بالتعليم العربي و استرجاع مكانة اللغة العربية. و قد خلف حزب الشعب الجزائري نجم شمال إفريقيا حيث طغت شخصية الأول على الثاني، و قد ركز برنامجه العام على إعادة إحياء مجموعة المطالب الاقتصادية و الإدارية و الاجتماعية التي تقدم بها النجم، أما برنامجه السياسي فقد تمحور حول أربعة أهداف تمثلت في:

- معارضة ربط الجزائر سياسيا بفرنسا.
- معارضة مشروع " بلوم- فيوليت" و القاضي بمنح الجنسية الفرنسية لفئة من الجزائريين قدرت بحوالي 20 ألف.
- النضال من أجل تحقيق السيادة و استقلال الدولة الجزائرية.
- محاربة الاستعمار المحلي و العالمي بكل أشكاله و صوره(5).

و قد تم تجميد نشاط كل التشكيلات السياسية عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية، و بعد انتهاء هذه الأخيرة استؤنف النشاط السياسي و ظهرت أحزابا تحت تسميات مختلفة منها: الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بزعامة " فرحات عباس"، و غير الحزب الشيوعي الذي انفصل عن الحزب الشيوعي الفرنسي سنة 1935 اسمه إلى أصحاب الحرية و الديمقراطية، أما حزب الشعب فأصبح يدعى حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

و قد حاولت هذه الأحزاب إلى جانب جمعية العلماء تكوين جبهة ائتلافية مع بداية الخمسينيات- 1951- في سبيل الدفاع عن الحرية و احترامها قصد مقاومة الضغط الإداري الفرنسي، و تنسيق العمل بين المنظمات و الشخصيات التقدمية و تقديم عدة مطالب سياسية و اجتماعية و إدارية(6).

غير أن مطالب الجبهة لم تلقى الاهتمام مما أدى بالتيار الثوري الذي تزعمته حركة انتصار الحريات الديمقراطية بخوض الكفاح المسلح و انضمت إليها باقي التشكيلات السياسية و جمعية علماء المسلمين.

2- انبعاث الحركات السياسية في تونس: تم احتلال فرنسا لتونس في سنة 1881 و قد أرغم الباي على توقيع معاهدة باردو و التي قضت على استقلال تونس، انفجرت على إثرها مقاومات شعبية، و بالرغم من أنها بدأت عنيفة، إلا أنها لم تكن قائمة على أسس تنظيمية واضحة و لم تنتظم في شكل ذي محتوى سياسي و اجتماعي و اقتصادي إلا بعد تجارب عديدة من النضال الوطني، ففي سنة 1907 تأسست أول حركة سياسية لمقاومة الاستعمار في تونس بقيادة " علي باش حامبة"، و المتمثلة في الحزب التقدمي من أجل الدفاع عن مصالح الأهالي(7) و الذي كان يدعو إلى المشاركة الفعالة للمواطنين في حكم البلاد مع بقاء نظام الحماية ، تغير هذا الحزب إلى حزب تونس الفتاة سنة 1908، بسبب الحماية نفسها و ذلك حين قررت السلطات الفرنسية تجنيس اليهود في

تونس، وكان هذا الحزب متمسكا بفكرة الاستقلال مع ربط تونس بدولة الخلافة، و قد اتخذ من الإضرابات وسيلة للتعبير عن سخطه السياسي(8) ، كما حاول تنظيم الجماهير في إطار حزبي و وضع برنامج سياسي و اجتماعي و اقتصادي، إلا أنه على إثر حوادث " الجلاز" – مسح مقابر المسلمين سنة 1911- قامت السلطات الفرنسية بحل الحزب و اضطر من بقي من أعضائه إلى العمل سرا إلى نهاية الحرب العالمية الأولى.

و في 14 مارس 1920 أسس عبد العزيز الثعالبي الحزب الحر الدستوري و قام بتأسيس الفروع و تكوين الشعب في جميع أنحاء البلاد، و طالب هذا الحزب بنظام دستوري لتونس و تأليف حكومة وطنية مسؤولة أمام الشعب باعتبار تونس أول بلد عربي أعلن دستورا في سنة 1865، يمنح بموجبه نواب الشعب حق المشاركة في الحكم و حتى خلع الباي(9) ، غير أن السلطات الاستعمارية مارست ضغوطا على الحزب و نفت زعيمه إلى الخارج.

وقد أثار الجمود الذي أصاب الحزب مجموعة من الشباب التونسي العائد من فرنسا و حاولوا تنشيط الحزب من جديد غير أن الصراع قام بين الجيل القديم و الجيل الجديد، مما اضطر هذا الأخير إلى تأسي حزب آخر تحت اسم الحزب الدستوري الجديد، هكذا و منذ شهر أفريل سنة 1934، أصبح في تونس حزبان هما الجناح الموالي للتقاليد القديمة أي الحزب الحر الدستوري و الجناح الموالي لتغيير النضال السياسي أي الحزب الدستوري الجديد ، هذا الأخير هو الذي قاد النضال و الحركة الوطنية التونسية حتى الاستقلال(10).

3- نشأة الأحزاب المغربية: لقد ظل المغرب الأقصى مستقلا لأمد طويل مقارنة بالدول العربية التي خضعت للاستعمار ، و قد تم فرض نوعين من الحماية على الأراضي المغربية فرنسية و اسبانية، و قد تأرجحت المقاومة المغربية بين مقاومات مسلحة قادها ك من " الشيخ ماء العينين" و " عبد الكريم الخطابي"(11) ، و السياسية و ذلك بتأسيس تنظيمات تهدف تحقيق الاستقلال عن طريق السياسة، و كانت أولى هذه التنظيمات:

كتلة العمل الوطني المغربية التي تأسست سنة 1934، و لم تعارض الحماية و إنما نادت بمشاركة المغاربة في إدارة البلاد و منح الحريات السياسية و وضع تشريعات اجتماعية، إلا أن الاستعمار الفرنسي لم يوافق على تلك المطالب المتواضعة، و أصدر قرارا يمنع فيه نشاط تلك الكتلة، مما دفع بعض عناصرها إلى تكوين أحزابا أخرى.

تأسس حزب الحركة القومية بزعامة " محمد حسن الوزاني"، كما أسس كل من " علال الفاسي و أحمد بلفرج" الحزب الوطني سنة 1937، و قد كان ينادي بنفس مطالب الكتلة الوطنية مستعملا الوسائل المشروعة المتمثلة في جريدتي " المغرب و الحركة الشعبية"(12).

و قد تم حل الحزب الوطني على إثر مظاهرات عارمة، نفي على إثرها "علال الفاسي" و وضع "محمد الوزاني" تحت الإقامة الجبرية في حين فر "محمد بلفرج" إلى طنجة.

و في ديسمبر 1943، أعلن عن تأسيس حزب الاستقلال بزعامة علال الفاسي و اتخذ قرارا يطالب فيه بمنح المغرب الاستقلال التام. يعتبر هذا الحزب القوة السياسية الفعلية و الأساسية التي تحملت أعباء النضال من أجل الاستقلال، فقد بادر أعضاؤه منذ سنة 1944 إلى رفع بيان لسلطان المغرب و المقيم العام الفرنسي مطالبين فيه باستقلال المغرب و بإطلاق حرية السلطان ليشكل حكومة وطنية و يوحد البلاد و يطلق الحريات و يقيم نظاما ديمقراطيا، ردت عليه السلطات الاستعمارية باعتقال الزعماء الوطنيين و الزج بالمتحمسين للقضية في السجون(13).

كما تأسس سنة 1946 الحزب الديمقراطي للاستقلال بزعامة " الوزاني" و الذي كان يهدف إلى تحقيق الاستقلال و عصرنة المغرب بتكوين ملكية دستورية، إلا أنه لم يتمكن من كسب قاعدة شعبية لبعد مؤسسيه عن التقاليد المغربية(14) (ثقافة غربية و الانتماء إلى الطبقة البرجوازية).

المحور الثاني: الظروف المحيطة بتشكيل الأحزاب السياسية المغاربية : لقد تعددت العوامل و الظروف التي أدت إلى بروز الأحزاب السياسية في الدول المغاربية و يمكننا أن نجمل تلك العوامل في عوامل داخلية و أخرى خارجية.

أ- العوامل الداخلية : تتلخص العوامل الداخلية في العوامل السسيو- اقتصادية و العوامل السياسية و العوامل الثقافية.

- العوامل الاقتصادية- الاجتماعية: لقد انتهجت الجزائر نمط التصنيع الدولتي، في حين انتهج المغرب انفتاحا منذ البداية مؤكدا على أولوية الفلاحة و السياحة و احتلت تونس مكانا وسطا بينهما(15)

غير أن تلك الأنماط التنموية تسببت في بروز ضغوطات اقتصادية و اجتماعية نتجت عن التراجع في تقديم الخدمات الأساسية مثل التعليم و الصحة و الإسكان و النقل...، و كذلك تخلي الدولة تدريجيا عن توفير مناصب العمل للقادمين الجدد إلى سوق العمل خاصة خريجي الجامعة، الأمر الذي فاقم في نمو معدلات بطالة كبيرة جدا أدى إلى بروز الظواهر الاحتجاجية و زيادة الآفات الاجتماعية، بالإضافة إلى نقص الاستثمار و انخفاض مستوى الاستهلاك العائلي بسبب انخفاض الدخل الفردي و قلة الصادرات و ما زاد من تفاقم المشاكل الاقتصادية و انعكاسها على المستوى الاجتماعي هو لجوء هذه الدول للاستدانة من المؤسسات المقرضة الدولية و ما تفرضه من شروط قاسية، كالحد من دور الدولة و الأخذ بنموذج التنمية الليبرالية، الأمر الذي أدى إلى زعزعت الأسس الاقتصادية- الاجتماعية للشرعية، و قاد إلى جملة الإنفجارات الاجتماعية(16).

- العوامل السياسية: لقد حاولت الدول المغاربية عقب الاستقلال أن ترد على حاجتين:

الأولى: هي تقديم تفسير عقلي و منطقي للتحولات الجارية فعلا في هذه المجتمعات، و من ضمنها تطور الحركة الوطنية و نشوء أجهزة إدارية و سياسية حديثة، و بروز أنماط وعي عقلانية.

الثانية: هي ضمان التغطية الشرعية للخيارات الاجتماعية السائرة في هذا الطريق و من ثم تأمين الدعم و التأييد اللازمين لها من قبل من يتحملون نتائجها من الفئات الاجتماعية و السياسية(17).

لذلك تركزت الشرعية خلال الفترة الأولى من بناء الدولة في كل من المغرب و الجزائر و تونس، على الدور المزدوج الذي لعبته الدولة بعد الاستقلال، دور المرشد للرابطة القوية، و التي غذيت بطابع رمزي بين الدولة و رعاياها، و دور المركز الفريد للدولة بصفتها الوسيط للرعاية الاقتصادية(18). و كانت الصلة الرمزية مهمة في كل من الجزائر و تونس، حيث برزت الدولة كتجسيد للكفاح الوطني بصفتها القوة الوحيدة القادرة على إحداث ثورة داخلية تستطيع تحديث الجماعة السياسية.

لكن ما حدث هو تنامي حركات المعارضة السياسية و الجماهيرية بسبب تآكل المشروعية التاريخية، و ضغوط خارجية دولية نجمت عن آليات التبعية السياسية و الاقتصادية للرأسمالية العالمية و التدخلات الأجنبية بمختلف صورها، كما يمكن رد تنامي تلك الحركات إلى غياب الإرادة المجتمعية و انفصال النخب الحاكمة عن قواعدها الشعبية و سطحية التنمية التي أفادت مجموعات دون الأخرى، هذا ما أدى بظهور سلسلة احتجاجات في الدول الثلاث و إن كانت متباينة في درجة القوة و العنف و في زمن بروزها.

-العوامل الثقافية: إن من أهم الظروف المحيطة في تشكيل الأحزاب السياسية في المغرب العربي وجود أزمة القيم الثقافية- الاجتماعية، بين ما هو قديم تقليدي و ما هو عصري، و يمكننا القول أنه لا يمكن ضمان البقاء دون تحالف جديد بين العلم و الثقافة، لأن نجاح أي مشروع مجتمعي مرهون بمنظومة القيم و ثقافة المجتمع بصفة عامة.

فإحياء و تعبئة الهوية الجماعية و الثقافية و إعادة تنشيط عناصرها و تحديث مقومات الشخصية الوطنية، ارتبط دائما ببناء الكيان السياسي للأمة و مأسسته وفق نظم و استراتيجيات(19) معينة.

لقد شيدت الدول المغاربية صرحا مؤسستيا يزدهر فيه السياسي و يهمش الثقافي، و تتوسع سياسة القمع و اللاديمقراطية و المتمثلة في عملية خلق مثقف بكل الجهاز الوظيفي، الذي لا هم له إلا إرضاء المرجعية السلطوية.

إن السياسي و الثقافي يمكن لهما أن يمتزجا، و يمكن أن يتناقضا و ذلك في حدود الممارسة السياسية و الممارسة الثقافية، فالسياسي يتحرى النجاعة و النجاح و السلطة مستعملا القوة و النفوذ، و الثقافي غايته الحقيقة و أداته العقل الذي يبنى على قاعدة الوضوح و البحث و الحوار، و لقد انقسم مثقفو المغرب العربي إلى مجموعتين مجموعة قدمت تنازلات عديدة للمحافظة على الامتيازات التي لديها لأنها استساغت العيش في كنف الدولة الأبوية التي تمنحها الرعاية و الحماية، و مجموعة حكمت العقل و كانت سببا في تشكيل أحزاب سياسية تطالب من الدولة تحقيق العدالة و الديمقراطية.

ب- العوامل الخارجية: عقب التحولات الجذرية التي اكتسحت الساحة الدولية نتيجة السياسات التي انتهجها الاتحاد السوفياتي في نهاية الثمانينيات و تداعي المعسكر الشيوعي و المد الديمقراطي، كان لزاما على الدول التي اعتمدت النهج الاشتراكي أن تراجع سياستها حالتي الجزائر و تونس و بالنسبة للمغرب فقد سمحت مجمل هذه المتغيرات بفتح مجال الحريات أمام الأحزاب الموجودة و محاولة تكريس النهج الديمقراطي و حماية حقوق الإنسان.

وهكذا عملت كل من تونس و الجزائر و بدرجة أقل المغرب الدخول في منطق النظام العالمي الجديد بالمحافظة على استقرارها، أي تجسيد الانفتاح السياسي بتفادي أكبر قدر من الهزات الاجتماعية.

المحور الثالث: دسترة العمل الحزبي في الدول المغاربية لقد ظهرت أزمة الحكم في الأقطار المغاربية منذ خمسينيات و ستينيات القرن العشرين عندما تحقق الاستقلال لها و قيام أنظمتها الوطنية، و كان أبرز ملامحها طغيان الدولة و تعاظم قوة أجهزتها القمعية إزاء المجتمع، و غياب الرأي العام و مؤسساته الحرة المستقلة . ثم جاءت المتغيرات الدولية الفاعلة، و ما نشأ عن ذلك من ظهور تحديات استدعت مراجعة أو التخلي عن الكثير من المسلمات و المواقف الجادة و اعتماد التعاون بدل المجابهة.

و من أبرز النتائج للتوجه الجديد هو الأخذ بالديمقراطية كأسلوب للحكم يضمن احترام حقوق الإنسان و مشاركته الفعالة في اتخاذ القرارات، و هكذا بدأت الدول المغاربية تتحول من نظام الحزب الواحد إلى التعددية- حالتي الجزائر و تونس- و ازداد تكريسها في المغرب.

و إذا كان الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية قد تم بطريقة يندر أن تكون سلمية، فإن التحول تم بطرق مختلفة في هذه الدول لكنه تم بمبادرة من القيادة السياسية.

ففي تونس فرضته إقالة الرئيس " بورقيبة"، و في الجزائر جاء نتيجة مظاهرات شعبية، أما في المغرب فقد تم بمحض قرار سياسي كانت شرعيته قد تدعمت كثيرا و لم يكن يواجه تحديا من نوع خاص أو تشكيكا في شرعيته.

و قد فتحت هذه المبادرة الطريق أمام قوى سياسية و اجتماعية عديدة بدأت تضغط في اتجاه الحصول على الحقوق و المكاسب.

فالحل السياسي الذي ارتضته الجزائر لحل الأزمة هو تغيير نظامها الحزبي من أحادي إلى تعددي، و بهذا تم تبني دستور جديد مفرغ بعناية كبيرة من الإجراءات ذات الطابع الاقتصادي و الأيديولوجي مقارنة بالدستور السابق (1976)، أي انحسار دور الدولة في بعض القضايا الإستراتيجية (20).

لقد فتح دستور 1989 في مادته 40 عهدا جديدا لنظام الحكم في البلاد عندما نصت ذات المادة على حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي و التي تم تنظيمها عن طريق القانون الصادر في 5 جويلية 1989، و يمثل هذا التاريخ رمز الحرية، جوهر التحولات السياسية المعبر عنها بالمرحلة الانتقالية للديمقراطية في الجزائر.

و ما يلفت الانتباه هي السرعة التي أقبل بها الأشخاص على إنشاء الأحزاب بعد صدور القانون المذكور، حيث بلغ عدد الأحزاب بعد عامين ما يقارب 60 حزبا(21).

و بالرغم العدد الكبير من الأحزاب التي ظهرت في تلك الفترة إلا أننا يمكن أن نصنفها إلى أربعة تيارات رئيسية:

1- التيار الوطني الثوري: الذي يعتبر الاستقلال من أهم إنجازاته إلا أنه لم يستطع استكمال رسالته الحضارية بسبب إخفائه في تحقيق البعدين الاقتصادي-الاجتماعي و الثقافي المكملين للثورة الجزائرية عبر بناء اقتصاد وطني عماده قطاع عام قوي و رائد لعملية التنمية الشاملة و النهوض بثقافة علمية قادرة على مواكبة تطورات العصر و تحقيق الرقي الاجتماعي(22) ، هذا التيار مثلته جبهة التحرير الوطني التي حاولت اعتماد المشروعية التاريخية و العودة إلى مبادئ أول نوفمبر 1954، التي لم تستطع تجسيدها طيلة وجودها في السلطة، و تجدر الإشارة إلى أن الجبهة فقدت وزنها كثيرا – في البداية- بسبب انسحاب الجيش من اللجنة المركزية في شهر مارس 1989، و فصل قيادة الحزب عن الدولة.

2- التيار الإسلامي: يلتقي هذا التيار بالأول في العمل ضمن دائرة لانتماء العربي الإسلامي للشعب الجزائري، لكن يختلف عنه اختلافا كبيرا من الناحية الأيديولوجية، فالتيار الإسلامي ينطلق من الاعتقاد أن نظام الحكم يجب أن يرتكز على القرآن و السنة أي الحاكمية لله(23).

ويمثل هذا التيار ثلاثة أحزاب متفاوتة القوة و عدد من التشكيلات السياسية الصغيرة التي يمكن ضمها إلى هذا التيار انطلاقا من تسميتها. و تتمثل هذه الأحزاب في: الجبهة الإسلامية للإنقاذ، و حركة المجتمع الإسلامي و حركة النهضة الإسلامية.

3- التيار الديمقراطي الاجتماعي: يختلف هذا التيار عن سابقه في الطرح الأيديولوجي، و ذلك بتبنيه الديمقراطية كمنهج عمل، و حرصه على إبعاد الدين عن السياسة، و يمثل هذا التيار كل من جبهة القوى الاشتراكية، و التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية، و حزب التجديد الجزائري، و الحركة الديمقراطية الجزائرية... إلى جانب عدد من الأحزاب.

4- التيار اليساري: يتميز هذا الأخير بأنه غير قابل للانصهار و الذوبان في أي من التيارات الأخرى، و إن كان يبدو في اختياراته أقرب إلى الديمقراطيين، و يمثل هذا التيار كل من حزب الطليعة الاشتراكية (التحدي فيما بعد)، و حزب العمال(24).

هذه التيارات و الأحزاب الممثلة لها كانت الأكثر بروزا، فالانتخابات الحرة و التعددية الأولى في جزائر الديمقراطية أبرزت تفوق التيارات الثلاثة الأولى بدرجات متفاوتة، و انهزام الرابع.

أما في تونس فقد وقع تدشين الحياة الحزبية في بداية الثمانينيات مع سياسة الانفتاح التي انتهجتها حكومة " مزالي"، حيث أعلن رئيس الجمهورية في البداية أنه لا مانع من ظهور تنظيمات سياسية و اجتماعية، و قد رفع الحظر بموجب ذلك على نشاط الحزب الشيوعي و تم الاعتراف بحركة الديمقراطيين الاشتراكيين و حزب الوحدة الشعبية.

إلا أن تكريسها فعلا بدأ مع صدور قانون تنظيم الأحزاب و الجمعيات في 3 ماي 1988، الذي اشترط فيما يتعلق بتكوين الأحزاب أن يكون برنامج الحزب الجديد في مبادئه و اختياراته و برامج عمله مختلفا عن مبادئ و اختيارات و برامج عمل أي حزب سياسي قائم بالفعل، و كذلك حظر إقامة الأحزاب على الأساس اللغوي أو الديني أو الجنس أو الجهة، كما خول القانون لوزير الداخلية حق إغلاق مقرات الأحزاب و حظر نشاطها في الحالات ذات الخطورة القصوى(25).

إلا أن هذا القانون قوبل بانتقادات المعارضة التونسية، لأنه استهدف بالأساس منع كل من التيار الإسلامي و التجمع القومي العربي من إنشاء حزب مستقل لكل منهما.

و تقدم أعضاء الاتجاه الإسلامي لوزارة الداخلية بأوراق تأسيس حزب سياسي تحت اسم حركة النهضة لتفادي الحظر المفروض على الأحزاب ذات الصبغة الدينية في جانفي 1989، و بالرغم من أن الحركة لم تتحصل على الرد في حينها إلا أنها تقدمت للانتخابات التشريعية التي أجريت في ذات السنة(26) بقوائم حرة، و تحصلت على نتائج غير منتظرة ما جعل النظام يرفض اعتمادها.

إلى جانب حركة النهضة غير المعترف بها نستطيع أن نميز انطلاقا من ماضيها التاريخي و زبائنياتها السياسية نمطين من الأحزاب السياسية:

الأول يشمل الأحزاب الثلاثة التي تم اعتمادها ما بين سبتمبر و نوفمبر 1988، أي بعد سنة تقريبا من اعتلاء بن علي السلطة، و يتعلق الأمر بالاتحاد الديمقراطي الوحدوي، و الحزب الاجتماعي الليبرالي، و التجمع الاشتراكي التقدمي.

يعتبر تأثير كل من التجمع الاشتراكي التقدمي و الحزب الاجتماعي الليبرالي ثانويا و هذا ما عكسه العدد الضعيف للقوائم الانتخابية المقدمة من قبلهما سنة 1994، أما الاتحاد الديمقراطي الوحدوي فبالرغم من محدودية وجوده إلا أنه وجد له سندا في صفوف المثقفين و النقابيين.

أما النمط الثاني فيتكون من: حركة التجديد، حزب الوحدة الشعبية، و حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، هاته التنظيمات الثلاثة تستمد مكانتها من ماضيها السياسي.

فحركة التجديد تعتبر وريثة أقدم تشكيلة سياسية عرفتها تونس و المتمثلة في الحزب الشيوعي التونسي الذي تأسس سنة 1920 كفرع تابع للحزب الشيوعي الفرنسي و استقل عنه في سنة 1934، و تخلى عن المرجعية الشيوعية سنة1993(27).

أما حزب الوحدة الشعبية و حركة الديمقراطيين، فهما يعبران عن الانشقاق الذي حدث داخل الحزب الدستوري، ففي سنة 1973 أنشأ رائد التوجه الدولتي لسنوات 1962- 1969، "أحمد بن صالح" مع أعضاء انشقوا عن الحزب، حركة الوحدة الشعبية في باريس.

أما حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، فكما سبق القول، فهي نتاج لتيار معارض داخل حزب السلطة في بداية السبعينيات و يتزعمها "أحمد المستيري" الذي كان ينادي بضرورة الانفتاح السياسي و تأسيس التعددية في إطار الحزب، فتم طرد المستيري من الحزب في سنة 1975 بعد اتهامه بمحاولة تقسيم الحزب و كرد على ذلك تم تأسيس الحركة في سنة 1978 و قد مثلت الخيار المتحرر و استطاعت أن تحشد قاعدة لا بأس بها(28).

غير أن الاستراتيجية التي استعملها بن علي و التي كانت حركة الديمقراطيين من بين ضحاياها، هي توظيف الشخصيات المعتدلة من المعارضة في صفوف التجمع الدستوري الديمقراطي أو في الحكومة، و لقد تم ذلك بصفة جيدة مما حرم الحركة من أغلب إطاراتها الديناميكية.

و يختلف الوضع في المغرب عنه في الجزائر و تونس، ففي سنوات الاستقلال الأولى، أخذت الحركة السياسية المغربية تعيش ميلاد تنظيمات جديدة عبر قناتين:

الأولى كانت التنظيمات التي أقيمت بمساعدة القصر و هي التنظيمات المسماة بأحزاب الإدارة، و الثانية بسبب الانقسامات التي حدثت في صفوف حزب الاستقلال فبرزت تنظيمات منشقة عنه.

و عموما فإن ذلك لم يخرج بالحركة السياسية عن الحيز الأساسي و الدور المطلوب من السلطة و المعارضة السياسية التي أضيف إليها احزب الشيوعي المغربي ثم عدد من التنظيمات الأخرى من الاتجاهات المتعددة لاحقا(29).

و قد حاول النظام المغربي إقرار التعددية الفعلية بعد محاولة الاغتيال التي تعرض لها الملك في بداية السبعينيات، فحاول اجتذاب المعارضة عن طريق إجراء تعديل دستوري يكون أقرب إلى روح الديمقراطية، و يمكن تمييز أربع تشكيلات من الأحزاب السياسية المغربية:

1- تمثل أحزاب الحركة الوطنية الاستقلالية التي تتألف من حزب الاستقلال، و الاتحاد الوطني للقوات الشعبية (1959) و الاتحاد الاشتراكي(1959). و يعتبر حزب الاستقلال أهم الأحزاب الاشتراكية في المغرب على الإطلاق، أما الحزبين الآخرين فقد تأسسا بعد الانشقاقات التي تعرض لها حزب الاستقلال.

2- أما المجموعة الثانية فتمثل أحزاب الإدارة المغربية أو الحكومة و تتألف هذه الكتلة من: الاتحاد الدستوري و الحركة الشعبية و الحزب الوطني الديمقراطي، كما توجد أحزاب تساند الملكية منها التجمع الوطني للأحرار و الحركة الوطنية الديمقراطية و الاجتماعية و الحركة الوطنية الشعبية.

3- أما التشكيلة الثالثة فتتمثل في الأحزاب الشيوعية و من بينها حزب التقدم و الاشتراكية وريث الحزب الشيوعي المغربي، و منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، كما توجد أحزابا أخرى أكثر جذرية في معارضتها منها: حزب الطليعة الديمقراطي و الاشتراكي الذي انشق عن الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية في مارس 1992.

4- تضم المجموعة الرابعة المعارضة الإسلامية، و يمكن إحصاء ما بين 30 إلى 40 جمعية مستقلة، من بينها منظمة الشبيبة الإسلامية و جمعية العدل و الإحسان، حركة الإصلاح و التجديد(30).

إن أحزاب المعارضة في المغرب لا تسجل عملها في إطار النظام الملكي فقط، و إنما تعود إلى الملك من أجل الحصول على نوع من التحكيم ضد تحالف أحزاب الإدارة ، و مطالبة الملك بضمان الحصول على نفس الاتصال الجماعي أي استعمال وسائل الدعاية بصفة متساوية بين أحزاب الإدارة و أحزاب المعارضة.

هذا ما جعل الأحزاب المغربية تعتمد منطق الكارتلات أو التحالفات من أجل الضغط على النظام و إحداث التوازن داخل المجال السياسي المغربي.

الخلاصة من خلال ما تم عرضه في هذه الورقة يمكننا القول أن ظاهرة الأحزاب السياسية، ظاهرة متجذرة في عمق المنطقة المغاربية حيث أن ميلاد الظاهرة الحزبية يعود إلى الفترة الاستعمارية، غير أن حصول هذه الدول على الاستقلال جعلها تتعامل كل من منطلقاتها الأيديولوجية مع وجود هذه الكيانات.

ففي حين سمح المغرب بحرية تكوين الأحزاب منذ الاستقلال ، إلا أنه شدد في كثير من الأحيان على الممارسة الحزبية و ذلك بخلق أحزاب موالية للقصر عرفت بأحزاب الإدارة، نجد تونس بالمقابل لم تمنع تأسيس الأحزاب من الناحية الدستورية، غير أنها ربطت تشكيل الحزب بموافقة الحزب الحاكم و أعطت صلاحيات واسعة لوزارة الداخلية بذلك الشأن، مما جعل الأوضاع التونسية تعرف نوعا من الاهتزازات ما جعلها تعترف بشكل رسمي بحرية تأسيس الأحزاب في سنة 1988.

بالمقابل نجد الجزائر أكثر جذرية في التعامل مع الظاهرة الحزبية، فقد نص أول دستور للجزائر سنة 1963 على أن حزب جبهة التحرير هو الحزب الوحيد في البلاد و عمدت السلطة في ذات السنة إلى حل الحزب الشيوعي ما جعل الكثير من النشطاء السياسيين يؤسس أحزابا بصورة سرية إلى غاية الاعتراف بالديمقراطية و حرية تأسيس الجمعيات ذات الطابع السياسي سنة 1989.

إن النتيجة المستخلصة من خلال تعرضنا لدراسة الظاهرة الحزبية هو أن دول المغرب العربي توفر ظروفا معادية لتأسيس الأحزاب السياسية، لأن الأحزاب فيما يبدو ليست من مستلزمات النظام، و لأن العائلات الحزبية الموجودة فعلا لا تقوم بأدوار مركزية، و إنما تتحول إلى أحزاب ضغط ضمن نظام الحزب المهيمن.

الهوامش

[1]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية: 1900- 1930. الجزء الثاني، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، ط3، 1983، ص 27.

-[2]Ahmed Mahsas, Le mouvement révolutionnaire en Algérie : de la 1ière guerre mondiale à 1954 .Alger :Edition Barkat, 1990,p 44.

3- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 375.

4- نفس المرجع، ص 311

5- أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري. الجزء الأول، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص 211.

[6]- شارل أندري جوليان، إفريقياالاشمالية تسير: القوميات الإسلامية و السيادة الفرنسية. (ترجمة: المنجي سليم و آخرون)، تونس: الدار التونسية للنشر/ الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1976، ص 367.

[7] نفس المرجع السابق، ص 89.

[8]- صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث و المعاصر: الجزائر و تونس و المغرب الأقصى. مصر: المكتبة الأنجلومصرية، 1993،ص 324.

9- البشير بن الحاج عثمان الشريف، أضواء على تاريخ تونس الحديث: 1881- 1924. تونس: دار بوسلامة للطباعة و النشر و التوزيع، ط 1، 1981، صص(ى197- 200).

[10]- Jacque Klein, La Tunisie. Paris : P.U.F, 1ière édition, 1949 , p 107.

[11]- جلال يحيى، المغرب العربي الكبير: الفترة المعاصرة و حركات التحرر و الاستقلال. الجزء الرابع، بيروت: دار النهضة العربية، 1981، ص 250.

[12]- Robert Rezette, Les partis politiques Marocains. Paris : Librairie Armand Collin, 1955, pp(89- 107).

[13]- شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 380.

[14]- A.Rezette, Op. cit, p 161.

[15]- عبد الباقي الهرماسي، المجتمع و الدولة في المغرب العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 59.

[16]- عبد اللطيف الهرماسي، الدولة و التنمية في المغرب العربي: تونس نموذجا. تونس: سراس للنشر، 1993، ص 6.

[17]- برهان غليون، "الدولة و النظام العالمي للتقسيم الدولي"، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 106، ديسمبر 1987، ص 25.

[18]-محمد عبد الباقي الهرماسي، " التغير الاجتماعي و الاقتصادي و مضاعفاته السياسية في المغرب العربي"، في: (جون ووتربوري و آخرون، ديمقراطية من دون ديمقراطيون: سياسات الانفتاح في العالم العربي الإسلامي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995)، ص 290.

[19]- عمار بلحسن، " المشروعية و التوترات الثقافية... الدولة و المجتمع و الثقافة في الجزائر"، مجلة: ثقافة، العدد2، أكتوبر 1993، ص 117.

[20]- M'hammed Boukhobza, Octobre 88 : Evolution ou rupture ?. Alger : Edition Bouchène, 1991, p 71.

[21]- محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية. الجزائر: مطبعة دحلب، 1993، ص 84.

[22]- محمد عباس، الاندماجيون الجدد. الجزائر: مطبعة دحلب، 1993، ص 235.

[23]- نفس الرجع السابق، ص 236.

[24]- نفس المرجع السابق، نفس المكان.

[25]-الجمهورية التونسية، قانون أساسي عدد 88- 32 المتضمن تنظيم الأحزاب السياسية، الرائد التونسي، عدد 31، الصادر بتاريخ 6 ماي 1988، الفصلين 3 و 18، ص 715.

26-منير قزي، " تونس: هكذا يرى بن علي تحديات التغيير و التحول"، الوطن العربي، عدد 942، 24 مارس 1995،ص27.

-[27] Guilain Denoeux, « Tunisie : les élections présidentielles et legislatives : 20mars 1994 », in : Maghreb-Machrek, n° 145, juil- sept 1994, pp 55.

[28]- وليام زارتمان، " المعارضة كدعامة للدولة"، المستقبل العربي، عدد 108، فيفري 1988، ص 66.

[29]- سارة فايز، الأحزاب و القوى السياسية في المغرب. المغرب الأقصى: رياض الريس للكتب و النشر، 1990، ص 11.

[30]- نفس المرجع، ص 125.